يجاز على الولد صار الولد مطلوبا به وابوه مأمورا بايفاء ذلك الحق من مال الولد
كما اذا ثبت عليه دين بالبينة والوصي في هذا بمنزلة الاب والمعتوه بمنزلة الصبي
فنظر بما فيه في المبسوط قال كانت الكفيل بالمال بصير المال في تركته حالا وبقي
حق الاصيل مؤجلا حتى لا يرجع ورثته على الاصيل قبل الاجل وقد وقعت مثل
هذه الواقعة قال واحدا كان قضى عن رجل المهر المؤجل وماتت فطلبت المرأة
مهرها في تركته فقضى لها بذلك من فتاوى جلال الدين مبسوط واذا كان لرجل
على رجل الف درهم وبها كفيل عنه بامره فصالح الكفيل الطالب على مائة درهم
على ان ابراء الاصيل من الالف يرجع الكفيل على المكفول عنه مائة درهم
لان رجوع الكفيل باعتبار ثبوت المكفول وذلك مقصور على ما ادى حتى دون ابراء
الاصيل عنه بخلاف الايفاء ولو صالح على مائة درهم على ان ابراء الكفيل خاصة
من الباقي يرجع الكفيل على الاصيل بمائة درهم ويرجع الطالب على الاصيل
بتسعمائة ولو صالح الكفيل على مائة درهم على ان وهب المائة للكفيل كان
للكفيل ان يرجع بالالف كلها على المكفول عنه ولو صالح الكفيل الطالب على عشرة
دنانير كان للكفيل ان يرجع على الاصيل بجميع الالف وكذلك كل ما صالحه عليه
من مكيل او موزون بعينه او حيوان او عروض او ضياع فالجواب في كل ذلك سواء
ولو كان معه كفيل آخر كل واحد منهما ضامن عن صاحبه بنصف ذلك لان هذا
الصلح والبيع بمنزلة الاداء في حق الرجوع على الاصيل وكذلك في حق الرجوع
الكفيل معه اذا اقر الكفيل بالكفالة عند القاضي قال القاضي لا يحلف
مرة وكذلك في سائر الحقوق فان اعاد الى القاضي ثانيا قال القاضي بحق سمع
نفس المكفول به وان ثبتت الكفالة بالبينة لا باقرار كذا روا به الخصاف في رجل
كفل بنفس رجل فغاب المكفول به ان علم مكانه عند القاضي ابن هو بالبينة او كانت
له عادة الخروج الى مكان البلدة في كل سنة فان القاضي يمهل الكفيل مدة يذهب ويجيء
به ان كان الكفيل يريد ان يذهب وان لم يكن الكفيل ان يذهب يحبسه القاضي حتى يأتي
به وان كان المكفول به غائبا لا يعلم مكانه ولا يوقف على اثره لا يحبس الكفيل
ويكون ذلك عذرا له الموت قاضيخان وفي الخانية اذا غاب المكفول به عند يحبر الكفيل

مطلب

على

للاصح اذا قرة في كلام الولد وابوه اذا ثبت الحق والدين بالبينة يحبس الاب دون الولد

حتى

حتى يسلم المكفول به الى الطالب او يعطي الكفيل اما لا يجبر على اعطاء الكفيل قال
قال لا اعلم له بكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقط المطالبة وان لم يصدقه حبس
حتى يظهر عجزه وسئل بخلفه قال القاضي الامام لا خزانة قال نفس الامام الحلواني كان
القاضي ابو علي النسفي يقول كان الامام الفضلي رحمه يقول لو قال بالفارسية بدرفتم تن
فلان را تادة روز بصير كفيلا في الحال فاذا مضت المدة لا يبقى كفيلا ولو قال بدرفتم
تن فلان را تادة روز بصير كفيلا بعد عشرة ايام وبعض المشايخ اذا قال بدرفتم تن
فلان را تا ده روز ويم بسلم حتى مضت عشرة ايام يرفع الامر الى القاضي حتى يخرجه
عن الكفالة وبه كان يفتي ظهير الدين المرغيناني قاضيخان ولو قال بدرفتم تن
فلان را كه بتو تسليم كنم هذه كفالة مطلقة لان قوله بدرفتم تن فلان را كه كفالة بالنفس
وقوله تسليم كنم فرد لم يدخل في الكفالة بخلاف قوله كفلت بنفس فلان غداً لخلافه
ولو قال انا كفيل بنفس فلان من اليوم الى عشرة ايام بصير كفيلا في الحال فاذا مضت
العشرة لا يبقى كفيلا في قولهم لانه وقت الكفالة بعشرة ايام والكفالة مما يقبل الوقت
ولو قال انا كفيل بنفس فلان الى عشرة ايام واذا مضت العشرة فانا بريء منه
قال الفقيه ابو الليث الامام لا يطالب بهذه الكفالة لا في العشرة ولا بعدها قاضيخان

فصل في تسليم المكفول به وما يتصل بذلك

كفل بنفس رجل على انه ان لم يسلم النفس فهو
كفيل بالمال الذي له عليه وطالب الكفيل بتسليم النفس والمكفول بنفسه بالسواد
سئل يلزمه الكفالة بالمال او يمهله القاضي حتى يذهب الى السواد ويجيء به قال ظهير
الدين يلزمه الكفالة بالمال ولا يكون هذا مستثنى عن الكفالة في اوائل دعوى قاضيخان
صغرى فيرجع الحقوق الى القاضي او الى رسوله الذي اخذ الكفيل حتى لو سلم الكفيل
بنفسه ولو سلم الى المدعي لا يسلمه الى الطالب في الشهر يوم قال دعه وانا على كفالتي
جاز وان لم يقل رضيت لانه انما ترك على ذلك الكفالة عنه بما اقر الطالب انه لا حق له قبل
المكفول به ثم اذا اخذ الكفيل بتسليم نفسه فلم يذكر ان هذا الاقرار لا عنه ابتداء الكفالة
كذا في قاضيخان وهذا لا ان تكون وصيا لميت له على حتى او وكيلا في خصومة ثم قبل
ذلك الرجل حتى ما تقاضوا حتى نفسه لا يمنع استحقاق التسليم بهذا الطريق ثم ذكر في الخلاصة
عقيب هذه المسئلة فلو اقر وقال لا حق لي قبل المكفول به لا من جهة غرره لا بولايه
ولا من جهة م